

جدول التعديلات على عقد التأسيس والنظام الداخلي لشركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة وفق القرار بقانون رقم 42 لسنة 2021 بشأن الشركات

أولاً: التعديلات المقترحة على عقد التأسيس:

رقم المادة	نص المادة القديم	نص المادة المقترح
الفقرة (3) من المادة (3)	العمل على تطوير السياحة والزراعة والصناعة والتجارة والمشاريع السكنية وذلك بتقديم القروض والتسهيلات والمشورة للمشاريع السكنية والمالية والاقتصادية.	العمل على تطوير السياحة والزراعة والصناعة والتجارة والمشاريع السكنية والمشاريع الخدمائية وذلك بتقديم القروض والتسهيلات والمشورة للمشاريع السكنية والمالية والاقتصادية.
الفقرة (4) من المادة (3)	القيام بجميع الأعمال الاستثمارية و/ أو المالية و/أو التجارية و/أو الاستشارية التي تستلزمها طبيعة اغراض الشركة بالطريقة التي تراها مناسبة بما في ذلك إصدار وبيع وشراء السندات و/أو الاوراق القائمة وبتأسيس شركات جديدة واستثمار اموال الشركة عن طريق تقديم القروض للمشاريع والشركات بكافة الاعمال الائتمانية والاقتصادية والقيام بكافة الاعمال الائتمانية والاقتصادية وذلك ضمن القوانين والانظمة السارية.	القيام بجميع الأعمال الاستثمارية و / أو المالية و/أو التجارية و/أو الاستشارية و/أو الخدماتية التي تستلزمها طبيعة اغراض الشركة بالطريقة التي تراها مناسبة بما في ذلك إصدار وبيع وشراء السندات و/أو الاوراق المالية التجارية والمساهمة في شركات قائمة وبتأسيس شركات جديدة واستثمار اموال الشركة عن طريق تقديم القروض للمشاريع والشركات والمؤسسات والقيام بكافة اعمال الائتمان الاقتصادي وذلك ضمن القوانين والانظمة السارية.
الفقرة (15) من المادة (3)	امتلاك وبيع واستئجار العقارات والمباني والالات والمعدات والاجهزة ووسائل النقل والاليات اللازمة لتحقيق أغراض الشركة.	امتلاك وبيع واستئجار العقارات والمباني والالات والمعدات والاجهزة ووسائل النقل والاليات اللازمة لتحقيق أغراض الشركة.

حذف المادة.	إضافة إلى ما ذكر أعلاه تعتبر الأمور المنصوص عليها والمدرجة في الذيل الثاني الملحق بقانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وذلك بما يتلاءم وغايات الشركة.	الفقرة (16) من المادة (3)
نقترح تعديل المادة ان رأسمال الشركة هو مبلغ (100,000,000) مائة مليون دولار امريكي مقسوماً إلى (100,000,000) مائة مليون سهم وقيمة السهم الواحد دولار امريكي واحد.	ان رأسمال الشركة هو مبلغ (50.000.000) خمسون مليون سهم وقيمة السهم الواحد دولار امريكي واحد.	المادة (5)
مسؤولية المساهمين : ان مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة الاسهم التي اکتتب بها كل منهم في أسهم الشركة.	مسؤولية الاعضاء : ان مسؤولية الاعضاء محدودة بقيمة الاسهم التي اکتتب بها كل منهم في أسهم الشركة.	المادة (6)

ثانياً: التعديلات المقترحة على النظام الداخلي:

نص المادة المقترح	نص المادة القديم	رقم المادة
يكون للعبارات الواردة في هذا النظام والمعروفة في قانون الشركات الساري وفي اي قانون معدل له نفس المعاني المعينة في ذلك القانون، الا اذا اقتضى سياق النص خلاف ذلك.	يكون للعبارات الواردة في هذا النظام والمعروفة في قانون الشركات لسنة 1929 وفي اي قانون معدل له نفس المعاني المعينة في ذلك القانون، الا اذا اقتضى سياق النص خلاف ذلك.	المادة (1)
العمل على تطوير السياحة والزراعة والصناعة والتجارة والمشاريع السكنية والمشاريع الخدماتية وذلك بتقديم القروض والتسهيلات والمشورة للمشاريع السكنية والمالية والاقتصادية.	العمل على تطوير السياحة والزراعة والصناعة والتجارة والمشاريع السكنية وذلك بتقديم القروض والتسهيلات والمشورة للمشاريع السكنية والمالية والاقتصادية.	الفقرة (3) من المادة (4)

<p>القيام بجميع الأعمال الاستثمارية و / أو المالية و/أو التجارية و/أو الاستشارية و/أو الخدماتية التي تستلزمها طبيعة اغراض الشركة بالطريقة التي تراها مناسبة بما في ذلك إصدار وبيع وشراء السندات و/أو الاوراق المالية التجارية والمساهمة في شركات قائمة وبتأسيس شركات جديدة واستثمار اموال الشركة عن طريق تقديم القروض للمشاريع والشركات والمؤسسات والقيام بكافة اعمال الائتمان الاقتصادي وذلك ضمن القوانين والانظمة السارية.</p>	<p>القيام بجميع الأعمال الاستثمارية و/ أو المالية و/أو التجارية و/أو الاستشارية التي تستلزمها طبيعة اغراض الشركة بالطريقة التي تراها مناسبة بما في ذلك إصدار وبيع وشراء السندات و/أو الاوراق المالية التجارية والمساهمة في شركات قائمة وبتأسيس شركات جديدة واستثمار اموال الشركة عن طريق تقديم القروض للمشاريع والشركات والمؤسسات والقيام بكافة اعمال الائتمان الاقتصادي وذلك ضمن القوانين والانظمة السارية.</p>	<p>الفقرة (4) من المادة (4)</p>
<p>امتلاك وبيع واستئجار وتأجير العقارات والمباني والالات والمعدات والاجهزة ووسائل النقل والاليات اللازمة لتحقيق اغراض الشركة.</p>	<p>امتلاك واستئجار وتأجير العقارات والمباني والالات والمعدات والاجهزة ووسائل النقل والاليات اللازمة لتحقيق اغراض الشركة.</p>	<p>الفقرة (14) من المادة (4)</p>
<p>حذف المادة.</p>	<p>إضافة إلى ما ذكر أعلاه تعتبر الأمور المنصوص عليها والمدرجة في الذيل الثاني الملحق بقانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وذلك بما يتلاءم وغايات الشركة.</p>	<p>الفقرة (16) من المادة (3)</p>
<p>مسؤولية المساهمين : ان مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة الاسهم التي اكتتب بها كل منهم في أسهم الشركة.</p>	<p>مسؤولية الاعضاء: ان مسؤولية الاعضاء محدودة بقيمة الاسهم التي اكتتب بها كل منهم في أسهم الشركة.</p>	<p>المادة (6)</p>
<p>إن رأسمال الشركة الاسمي هو مبلغ (100,000,000 دولار امريكي) مائة مليون دولار امريكي مقسوما الى (100,000,000 سهم) مائة مليون سهم بقيمة السهم الواحد دولار امريكي واحد</p>	<p>يتألف رأسمال الشركة الاسمي هو مبلغ (50.000.000) خمسون مليون سهم بقيمة السهم الواحد دولار امريكي واحد.</p>	<p>المادة (7)</p>

<p>يقسم رأسمال الشركة الاسمي الى اسهم عادية متساوية القيمة وتصدر الاسهم بقيمتها الاسمية ويجوز للشركة ان تصدر أسهم بعلاوة اصدار او بخضم اصدار شريطة الا تقل القيمة الاسمية للسهم الواحد عن دولار أمريكي واحد أو ما يعادلها بالعملية المتداولة قانوناً.</p>	<p>يقسم رأسمال الشركة الاسهمي الى اسهم متساوية القيمة وتصدر الاسهم بقيمتها الاسمية ولا يجوز اصدارها بقيمة ادنى من هذه القيمة.</p>	<p>الفقرة (أ) المادة (8)</p>
<p>حذف المادة</p>	<p>لا يجوز استعمال أي جزء من أموال الشركة في شراء أسهمها.</p>	<p>المادة (9)</p>
<p>حذف المادة</p>	<p>تمنح مهلة لا تقل عن أربعة عشر يوماً لكل مطالبة بالاقساط او باخطار يصدر بشأنها ويبين في اشعار المطالبة والاطار زمان ومكان الدفع.</p>	<p>المادة (21)</p>
<p>حذف المادة واستبدالها بالآتي:</p> <p>أ. على المساهم تسديد المبلغ المستحق على الأسهم خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ إصدارها بالكيفية المتفق عليها وذلك بناءً على طلب من مجلس الإدارة أو من تلقاء نفسه.</p> <p>ب. إذا تخلف المساهم عن سداد المبلغ المستحق على الأسهم خلال المدة المحددة، فلا يحق له ممارسة حق التصويت وتعتبر أسهمه غير ممثلة في اجتماعات الشركة وذلك لحين السداد التام وتسجيله لدى الشركة.</p> <p>ج. لا ينطبق الحكم الوارد في الفقرة (ب) على حق المساهم بتلقي الأرباح أو دفعات أخرى يتم توزيعها أو على حق الاكتتاب بأسهم جديدة في حال زيادة رأس المال، ويحق لمجلس الإدارة اقتطاع مطالبة الشركة بدفع المبلغ المستحق على رأس المال من المبالغ التي توزعها الشركة والمستحقة للمساهم.</p> <p>د. لا يحق للمساهمين إجراء التقاص بين المبالغ المطلوبة منهم تجاه الشركة والمبالغ المستحقة عليهم مقابل مساهمتهم فيها دون موافقة</p>	<p>أ. اذا لم يسدد المساهم الاقساط المستحقة عليه بانتهاء المهلة المعطاه بالمادة السابقة فيحق للشركة ان تعرض تلك الاسهم للبيع في المزاد العلني لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة الى تنبيه رسمي او اية اجراءات قانونية وعليها ان تعلن ذلك في صحيفتين يوميتين قبل عشرون يوماً من تاريخ البيع.</p> <p>ب. يحدد في الاعلان مكان وزمان البيع وعدد الاسهم المعروضة للبيع بالمزاد العلني.</p> <p>ج. بعد انقضاء المدة السابقة تجري معاملة البيع بالمزاد العلني في المكان والزمان المعلن عنهما وتباع الاسهم باعلى سعر معروض على ان يدفع كل مزاد سلفاً عربوناً لا يقل عن 10 % من القيمة الاسمية للاسهم المعروضة ويخسر المزاد الذي ينكل او يستكف عن قبول البيع.</p> <p>د. لا يقبل تسديد القسط المتأخر دفعة في اليوم المحدد لاجراء المزادة.</p>	<p>المادة (22)</p>

<p>مجلس الإدارة، ولا يمكن منح هذه الموافقة إذا كان من شأن إجراء التقاص الإضرار بالشركة أو بدائنها.</p> <p>هـ. لا يجوز للمساهمين استبدال المبالغ المالية النقدية المستحقة عليهم بتقديم مقدمات عينية للتحلل من التزاماتهم بدفع المبالغ المالية المطلوبة منهم دون موافقة الهيئة العامة، ولا يمكن منح هذه الموافقة إذا كان من شأن قبول المقدمات العينية إلحاق الضرر بالشركة أو بدائنها.</p> <p>و. إذا لم يلتزم المساهم بتسديد قيمة مساهمته، يحق للشركة إلغاء الأسهم المصدرة التي لم يتم تسديد قيمتها دون دفع أي تعويض لذلك المساهم، وذلك حتى وإن قام بتسديد جزء من قيمة مساهمته، وفي هذه الحالة يجب تخفيض رأس مال الشركة المكتتب به.</p>	<p>هـ. يستوفى من ثمن البيع كل المبالغ المطلوبة للشركة من اقساط مستحقة وفوائد ونفقات ويرد الباقي الى صاحب الاسهم وتقيد وتسجل الاسهم المبيعة باسم المشتري الذي يصبح مالكا شرعيا لها دون ما حاجة لان يثبت من صحة اجراءات البيع وكيفية التصرف بثمن البيع.</p> <p>و. اذا لم يكف ثمن البيع لتسديد المبالغ المطلوبة للشركة فلها الرجوع بالباقي على المقصر وتعتبر قيود الشركة فيما يتعلق بمعاملات البيع العلني صحيحة ما لم يثبت عكسها والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة ان تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته او في اي وقت اخر جميع الحقوق التي تخولها اياها الاحكام العامة للقانون.</p>	
<p>أ. يجوز رهن السهم على ان يثبت ذلك في سجل المساهمين ويذكر الرهن في وثيقة المساهمة او شهادة الاسهم.</p> <p>ب. يجب ان ينص عقد الرهن على مصير الارباح المستحقة ومدة الرهن وعلى سائر الشروط المتعلقة بالرهن.</p> <p>ت. لا يجوز رفع اشارة الرهن الا بعد تسجيل اقرار المرتهن باستيفاء حقه في سجل المساهمين او بموجب حكم مكتسب الدرجة القطعية.</p>	<p>أ. يجوز رهن السهم على ان يثبت ذلك في سجل الشركة ويذكر الرهن في وثيقة المساهمة او شهادة الاسهم.</p> <p>ب. يجب ان ينص عقد الرهن على مصير الارباح المستحقة ومدة الرهن وعلى سائر الشروط المتعلقة بالرهن.</p> <p>ت. لا يجوز رفع اشارة الرهن الا بعد تسجيل اقرار المرتهن باستيفاء حقه في سجل الشركة او بموجب حكم مكتسب الدرجة القطعية.</p>	<p>المادة (25)</p>

<p>يتم نقل ملكية الاسهم سواء بالبيع او الهبة او الرهن وقيده في سجل المساهمين وذلك بعد تقديم سند موقع عليه من قبل المحيل والمحال اليه مع مراعاة الاحكام القانونية لتداول الاسهم وبالرغم من حصول التنازل او التحويل واثباته في سجل المساهمين يظل المالكون الاصليون والمتنازلون المتعاقبون مسؤولين بالتكافل والتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم المتنازل عنها الى ان يتم سداد قيمة الاسهم.</p>	<p>يتم نقل ملكية الاسهم سواء بالبيع او الهبة او الرهن وقيده في سجل الاعضاء بالشركة وذلك بعد تقديم سند موقع عليه من قبل المحيل والمحال اليه مع مراعاة الاحكام القانونية لتداول الاسهم وبالرغم من حصول التنازل او التحويل واثباته في سجل الاعضاء يظل المالكون الاصليون والمتنازلون المتعاقبون مسؤولين بالتكافل والتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم المتنازل عنها الى ان يتم سداد قيمة الاسهم.</p>	<p>الفقرة (ب) من المادة (26)</p>
<p>حذف المادة</p>	<p>يجوز تداول وبيع الاسهم بعد ان يكون قد سدد من قيمتها ما يعادل 50 % على الاقل.</p>	<p>المادة (27)</p>
<p>حذف المادة</p>	<p>لا يجوز لمجلس الادارة ان يوافق على بيع او نقل اسهم في الاحوال التالية: أ. اذا كان السهم مرهوناً او محجوزاً او محبوساً. ب. اذا كان السهم مفقوداً او لم يعط به شهادة جديدة. ت. اذا كان البيع والنقل مخالفاً لقانون الشركات او نظام الشركة ومصحتها.</p>	<p>المادة (30)</p>
<p>حذف المادة</p>	<p>لا يجوز لاي مساهم في الشركة ان يمتلك ما يتجاوز عشرة بالمائة من اسهمها الا بالتنسيب من مجلس الادارة وموافقة الهيئات الرقابية المختصة.</p>	<p>المادة (31)</p>
<p>يحق لكل من انتقلت اليه ملكية سهم بسبب وفاة حامله بعد ان يبرز البينة المطلوبة منه لمجلس الإدارة ان يسجل اسمه مساهماً في الشركة عن ذلك السهم وان يجري تحويله الى آخر أو آخرين.</p>	<p>يحق لكل من انتقلت اليه ملكية سهم بسبب وفاة حامله بعد ان يبرز البينة المطلوبة منه لمجلس الإدارة ان يسجل اسمه عضواً في الشركة عن ذلك السهم وان يجري تحويله الى آخر أو آخرين.</p>	<p>المادة (35)</p>

<p>حذف المادة</p>	<p>يستوفى عن كل معاملة تحويل رسم يحدده مجلس الإدارة.</p>	<p>المادة (36)</p>
<p>يحق لمن انتقلت اليه ملكية سهم بسبب وفاة حامله ان يحصل على حصته في ذلك السهم من الارباح على ان ذلك لا يخوله حق ممارسة حقوق المساهمين في اجتماعاتها قبل ان يتم تسجيل ذلك السهم باسمه.</p>	<p>يحق لمن انتقلت اليه ملكية سهم بسبب وفاة حامله ان يحصل على حصته في ذلك السهم من الارباح على ان ذلك لا يخوله حق ممارسة حقوق اعضاء الشركة في اجتماعاتها قبل ان يتم تسجيل ذلك السهم باسمه.</p>	<p>المادة (37)</p>
<p>تدفع الارباح المستحقة على السهم لآخر مالك له قيد اسمه في سجل المساهمين ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الارباح او نصيبا في موجودات الشركة.</p>	<p>تدفع الارباح المستحقة على السهم لآخر مالك له قيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الارباح او نصيبا في موجودات الشركة.</p>	<p>المادة (38)</p>
<p>تصدر الهيئة العامة قرارها بزيادة رأسمال الشركة بأكثرية لا تقل عن 75% من الاسهم التي يحق لها التصويت والممثلة في الاجتماع.</p>	<p>تصدر الهيئة العامة قرارها بزيادة رأسمال الشركة بأكثرية لا تقل عن 75% من الاعضاء ممن يحق لهم التصويت في الاجتماع العام.</p>	<p>المادة (40)</p>
<p>حذف نص المادة واستبداله بالآتي: تكون للأسهم من ذات الفئة قيمة إسمية واحدة، ويجوز للشركة أن تصدر أسهم بعلاوة اصدار أو بخصم إصدار شريطة ألا تقل القيمة الإسمية للسهم الواحد عن دولار أمريكي واحد أو ما يعادلها بالعملية المتداولة قانوناً.</p>	<p>يجب ان تكون القيمة الاسمية للأسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للأسهم القديمة وفي حالة صدور الاسهم الجديدة بسعر يزيد على قيمتها الاسمية يقيد الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الاصدار لحساب الاحتياطي.</p>	<p>المادة (41)</p>

<p>يجب ان يستند التخفيض الى قرار صادر عن الهيئة العامة بأكثرية لا تقل عن 75% من الأسهم التي يحق لها التصويت والممثلة في الاجتماع.</p>	<p>يجب ان يستند التخفيض الى قرار صادر عن الهيئة العامة بأكثرية لا تقل عن 75% من الاعضاء الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع وعلى ان يقترن ذلك بموافقة المحكمة المختصة.</p>	<p>المادة (45)</p>
<p>أ. يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة لا يقل عن خمسة اعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضوا ينتخبون من قبل الهيئة العامة.</p>	<p>أ. يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة لا يقل عن سبعة اعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضوا ينتخبون من قبل الهيئة العامة بالتصويت السري .</p>	<p>الفقرة (أ) من المادة (48)</p>
<p>حذف نص الفقرة واستبداله بالآتي: ت. يقوم مجلس الإدارة بدعوة الهيئة العامة للاجتماع خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من مدة ولايته من أجل انتخاب مجلس إدارة جديد يحل محله، ويستمر المجلس القائم بإدارة أعمال الشركة لحين انتخاب مجلس الإدارة الجديد.</p>	<p>ت. يستمر مجلس الادارة القائم بإدارة وتصريف شؤون الشركة حتى ينتخب المجلس الجديد على ان يتم ذلك خلال مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ انتهاء مدة دورة المجلس القديم.</p>	<p>الفقرة (ت) من المادة (48)</p>
<p>يشترط لعضوية مجلس الادارة ان يكون المرشح مستوفيا لمتطلبات سلطة النقد.</p>	<p>أ. يشترط لعضوية مجلس ان يكون المرشح لها مالكا على ما لا يقل عن ثلاثون الف سهم من اسهم الشركة طيلة مدة عضويته. ب. تسقط تلقائياً عضوية كل عضو تنقص اسهمه عن ذلك العدد خلال مدة العضوية.</p>	<p>المادة (49)</p>
<p>حذف المادة</p>	<p>أ. يبقى النصاب المؤهل للعضوية من اسهم اعضاء مجلس الادارة محجوز، ما داموا اعضاء حتى مضي ستة اشهر على تاريخ انتهاء مدة عضويتهم ولا يجوز التداول به خلال تلك المدة. ب. توضع اشارة للحجز على هذه الاسهم ويعتبر هذا الحجز رهنا لمصلحة الشركة او لضمان المسؤوليات المترتبة على مجلس الادارة ويشار الى ذلك في سجل الاسهم.</p>	<p>المادة (50)</p>

<p>إذا شغل مجلس عضو منتخب من مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب فيخلفه عضو ينتخبه مجلس الإدارة من الحائزين على مؤهلات العضوية.</p>	<p>إذا شغل مجلس عضو منتخب من مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب فيخلفه عضو ينتخبه مجلس الإدارة من المساهمين الحائزين على مؤهلات العضوية.</p>	<p>الفقرة (أ) من المادة (52)</p>
<p>1. إذا استقال من منصبه بموجب اشعار خطي يوجه الى مجلس الإدارة وتعتبر الاستقالة نافذة من تاريخ تقديمها الى المجلس ولا تتوقف على قبول من احد ولا يجوز الرجوع عنها.</p>	<p>1. إذا استقال من منصبه بموجب اشعار خطي يوجه الى مجلس الإدارة وتعتبر الاستقالة نافذة من تاريخ تبليغها الى المجلس ولا تتوقف على قبول من احد ولا يجوز الرجوع عنها.</p>	<p>الفقرة (1) من المادة (53)</p>
<p>حذف المادة</p>	<p>إذا نقص عدد الاسهم التي يمتلكها عن النصاب المؤهل للعضوية.</p>	<p>الفقرة (2) من المادة (53)</p>
<p>يجتمع مجلس الإدارة خلال اسبوع من تاريخ انتخابه وينتخب المجلس من بين اعضائه بالطريقة التي يراها مناسبة رئيساً ونائباً للرئيس يحل محله اثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال رئاسة المجلس مؤقتاً.</p>	<p>يجتمع مجلس الإدارة خلال اسبوع من تاريخ انتخابه وينتخب المجلس من بين اعضائه بطريقة الاقتراع السري او بالطريقة التي يراها مناسبة رئيساً ونائباً للرئيس يحل محله اثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال رئاسة المجلس مؤقتاً.</p>	<p>المادة (54)</p>
<p>يقوم مجلس الإدارة بتعيين شخصاً مفوضاً او اكثر يكون له او لهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين او منفردين حسبما يفوضهم بذلك مجلس الإدارة.</p>	<p>يجوز لمجلس الإدارة ان ينتخب بالاقتراع السري عندما يرى ذلك مناسباً عضواً مفوضاً او اكثر يكون له او لهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين او منفردين حسبما يفوضهم بذلك مجلس الإدارة.</p>	<p>المادة (55)</p>
<p>حذف الفقرة</p>	<p>يجوز تعيين اي من اعضاء مجلس الإدارة مديراً عاماً للشركة مساعداً ونائباً له.</p>	<p>الفقرة (ج) من المادة (56)</p>
<p>تزود الشركة مسجل الشركات بصورة عن قرارات انتخاب الرئيس ونائبه والاعضاء المفوضين خلال المدة المحددة بالقانون من تاريخ كل قرار.</p>	<p>تزود الشركة مسجل الشركات بصورة عن قرارات انتخاب الرئيس ونائبه والاعضاء المفوضين خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ كل قرار.</p>	<p>المادة (58)</p>

<p>حذف الفقرة</p>	<p>ب. الدعوى التي يحق للمتضرر اقامتها هي دعوى شخصية ولا يحول دون اقامتها بالنسبة للمساهمين اقتراح من الهيئة العامة بإبراء ذمة مجلس الادارة.</p>	<p>الفقرة (ب) من المادة (62)</p>
<p>حذف المادة</p>	<p>ان حق اقامة الدعوى بمقتضى المادتين السابقتين يعود للشركة واذا لم تمارس هذا الحق فلكل مساهم ان يدعي بالنيابة عنها بقدر المصلحة التي تكون له في الشركة.</p>	<p>المادة (64)</p>
<p>حذف النص واستبداله بالآتي: يعتبر قرار الهيئة العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة من المسؤولية نافذاً في حال عدم وجود أخطاء جوهرية أو بيانات كاذبة في التقرير السنوي والحسابات والوثائق المقدمة للمساهمين.</p>	<p>أ. لا يمكن الاحتجاج بالإبراء الصادر عن الهيئة العامة الا اذا سبقه بيان حسابات الشركة السنوية وعلان تقرير مدققي الحسابات. ب. ولا يشمل هذا الاجراء الا الامور الادارية التي تمكنت الهيئة العامة من معرفتها.</p>	<p>المادة (65)</p>
<p>تسقط دعوى المسؤولية بالتقادم بمرور المدة المحددة في القانون الشركات.</p>	<p>تسقط دعوى المسؤولية بالتقادم الخمسي (اي بمرور خمس سنوات من تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي قدم فيه مجلس الادارة حساباً عن اعماله).</p>	<p>المادة (67)</p>
<p>يتقاضى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مكافآتهم السنوية وفق توصية مجلس الادارة ويتم اقرارها من قبل الهيئة العامة.</p>	<p>يتقاضى رئيس وأعضاء مجلس الادارة مكافآتهم السنوية بقرار من مجلس الادارة على ان لا تزيد مجموع المكافآن (10%) عشرة بالمائة من الارباح المعدة للتوزيع على المساهمين.</p>	<p>المادة (68)</p>
<p>1. يجتمع مجلس الادارة بدعوة خطية من رئيس مجلس الادارة او نائبه او بناء على طلب من اعضائه بالنسبة المحددة في القانون.</p>	<p>1. يجتمع مجلس الادارة بدعوة خطية من رئيس مجلس الادارة او نائبه او بناء على طلب ربع اعضائه على الاقل.</p>	<p>الفقرة (1) من المادة (69)</p>
<p>د. على الرغم مما ورد اعلاه، يجوز عقد اجتماع مجلس الإدارة بواسطة الهاتف أو أي من وسائل الاتصال الأخرى، شريطة أن يتمكن جميع الأعضاء المشاركين في الاجتماع من المداولة ومناقشة بنود جدول</p>	<p>إضافة فقرة جديدة يكون ترقيمها (ث)</p>	<p>المادة (69)</p>

<p>أعمال الاجتماع، وعلى أن يصادق رئيس الاجتماع وأمين السر، إن وجد، على المحضر وعلى انعقاد الاجتماع بشكل مشروع.</p>		
<p>يجوز لمجلس الإدارة ان يؤلف من بين اعضائه أو غيرهم لجنة أو اكثر يمنحها بعض اختصاصاته او يعهد اليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس وبشرط ان تتألف من بعض اعضاء المجلس أو غيرهم او من موظفي الشركة مع المدير العام وتكون هذه اللجان مقيدة بممارسة الصلاحيات المنوطة بها وبالانظمة والقيود والتعليمات التي يفرضها عليها مجلس الادارة.</p>	<p>يجوز لمجلس الادارة ان يؤلف من بين اعضائه لجنة او اكثر يمنحها بعض اختصاصاته او يعهد اليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس وبشرط ان تتألف من بعض اعضاء المجلس او من موظفي الشركة مع المدير العام وتكون هذه اللجان مقيدة بممارسة الصلاحيات المنوطة بها وبالانظمة والقيود والتعليمات التي يفرضها عليها مجلس الادارة.</p>	<p>المادة (71)</p>
<p>حذف النص واستبداله بالآتي: يتم التصويت على قرارات مجلس الإدارة بشكل شخصي ويقوم به العضو بنفسه، ويجوز تبني قرار مجلس الإدارة بالتمرير بشرط عدم اعتراض أي عضو على الاجراء قبل صدور القرار.</p>	<p>لا يجوز التصويت بالوكالة او بالمراسلة في اجتماعات مجلس الادارة.</p>	<p>المادة (73)</p>
<p>حذف النص واستبداله بالآتي: أ. يحق للهيئة العامة في اجتماع غير عادي تعقده إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو من أعضائه، وذلك بناءً على طلب يقدمه مساهمون يملكون ما لا يقل عن عشرة بالمائة من أسهم الشركة المكتتب بها إلى مجلس الإدارة، وتبلغ نسخة منه إلى سجل الشركات. ب. يجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي لها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليه لتتظر الهيئة العامة فيه، وتصدر القرار الذي تراه مناسباً بشأنه. ت. إذا لم يتم عقد الاجتماع بدعوة الهيئة العامة إلى الاجتماع خلال المدة المحددة، يحق للمساهمين المالكين ما لا يقل عن عشرة</p>	<p>أ. يحق للهيئة العامة بقرار فوق العادة اقالة رئيس مجلس الادارة او احد اعضائه بناء على اقتراح من المجلس بقرار يتخذه بأغلبية ثلثي اعضائه او بناء على طلب موقع من مساهمين يملكون ما لا يقل عن 51% من الاسهم وبعد سماع اقوال العضو المطلوب اقالته وترسل نسخة عن قرار الاقالة الى مسجل الشركات. ب. اذا قدم طلب الاقالة الى مجلس الادارة قبل شهرين او اكثر من ميعاد اجتماع الهيئة العامة العادية وجب على المجلس ان يوجه خلال عشرة ايام من تاريخ وصول الطلب الدعوة بعقد هيئة عامة واذا لم يتم عقد الاجتماع بذلك تتم الدعوة حسب قانون الشركات.</p>	<p>المادة (76)</p>

<p>بالمائة من أسهم الشركة المكتتب بها أن يطلبوا من سجل الشركات الدعوة لعقد هذا الاجتماع.</p> <p>ث. تناقش الهيئة العامة طلب الإقالة، وتستمع لأقوال الشخص المطلوب إقالته كتابياً أو شفويماً إذا رغب بذلك، ويجري بعد ذلك التصويت على الطلب بالاقتراع السري، فإذا قررت الهيئة العامة إقالته فعليها انتخاب بديل له وفقاً لقواعد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المقررة.</p> <p>ج. يتم تزويد سجل الشركات بقرار الهيئة العامة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع.</p> <p>ح. لا يجوز انتخاب العضو المقال لعضوية مجلس الإدارة خلال سنتين من تاريخ إقالته.</p> <p>خ. إذا لم تتم الإقالة وفقاً لأحكام هذه المادة فلا يجوز مناقشة طلب إقالة جديد مقدم لذات السبب قبل مرور سنة من تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي تمت فيه مناقشة طلب الإقالة.</p>	<p>ج. يجري الاقتراع على الإقالة بالتصويت السري قبل التصويت للمصادقة على التقرير السنوي لمجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات.</p>	
<p>تعقد الهيئة العامة اجتماعها العام مرة في كل سنة على الأقل بناء على دعوة خطية من مجلس الإدارة في الزمان والمكان الذي يعينهما المجلس خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة، كما يجوز دعوتها أيضاً في الأحوال المنصوص عليها في قانون الشركات.</p>	<p>تعقد الهيئة العامة اجتماعها العام مرة في كل سنة على الأقل بناء على دعوة خطية من مجلس الإدارة في الزمان والمكان الذين يعينهما المجلس وفي مدة لا تتجاوز خمسة عشر شهر من تاريخ عقد الاجتماع السابق أو خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة، كما يجوز دعوتها أيضاً في الأحوال المنصوص عليها في قانون الشركات.</p>	<p>المادة (81)</p>
<p>تعقد الهيئة العامة اجتماعاً غير عادي بناء على دعوة من مجلس الإدارة أو بناء على طلب خطي يبلغ إليه من مساهمين يحملون ما لا يقل عن الحد الأدنى المحدد بالقانون من حملة أسهم الشركة أو بناء على طلب خطي يقدمه مدققي الحسابات بناء على طلب مساهمين يحملون ما لا</p>	<p>تعقد الهيئة العامة اجتماعاً غير عادي بناء على دعوة من مجلس الإدارة مباشرة أو بناء على طلب خطي يقدم إلى مجلس الإدارة من مساهمين يحملون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة أو بناء على طلب خطي يقدمه مدققي الحسابات بناء على طلب مساهمين</p>	<p>المادة (82)</p>

<p>يقبل عن الحد الأدنى المحدد بالقانون من اسهم الشركة واقتناع مدققي حسابات الشركة بذلك.</p>	<p>يحملون ما لا يقل عن 15 % من حملة اسهم الشركة واقتناع مدققي الحسابات بتلك الاسباب وفي هذه الحالاتين الاخيرتين يجب على مجلس الادارة ان يدعو الهيئة العامة للاجتماع في مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوما من تاريخ تسلم الطلب.</p>	
<p>لكل مساهم سدد قبل اجتماع الهيئة العامة للقانون واجتماع الهيئة العامة لجميع ما عليه من اقساط او فوائد للشركة حق الاشتراك في اجاث الهيئة العامة.</p>	<p>المادة (83)</p> <p>لكل مساهم سدد قبل اجتماع الهيئة العامة بثلاثة ايام على الاقل جميع ما عليه من اقساط او فوائد للشركة حق الاشتراك في اجاث الهيئة العامة.</p>	
<p>حذف المادة</p>	<p>المادة (84)</p> <p>يجوز لاي مساهم او اي شخص ذي علاقة ان يطلع على سجل المساهمين واذا رفض المسؤول عن الشركة طلبه فيجوز لمسجل الشركات ان يطلب من الشركة السماح له بالاطلاع عليه فورا واذا استمرت الشركة في رفضها للمحكمة المختصة ان تأمر بذلك.</p>	
<p>تكون الانابة خطية او حسب الصيغة التالية او باية صيغة اخرى يقررها مجلس الادارة.</p>	<p>المادة (88)</p> <p>تكون الانابة خطية او حسب الصيغة التالية او باية صيغة اخرى يقررها مجلس الادارة بموافقة مسجل الشركات.</p>	
<p>أ. تجري الدعوة للهيئة العامة لأي اجتماع عام قبل تاريخ انعقاده بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ويذكر في الدعوة مكان وتاريخ وساعة الاجتماع والمواضيع التي سيجري بحثها ويرسل بواسطة البريد العادي او الالكتروني او تسليم الدعوة باليد مقابل التوقيع بالاستلام.</p> <p>ب. تنشر الدعوة للاجتماع على الموقع الالكتروني لسجل الشركات وموقع الشركة الالكتروني اضافة الى اي طريقة اخرى يقررها مجلس الادارة خلال موعد اقصاه ثلاثة ايام عمل من تاريخ اتخاذ القرار بعقد الاجتماع.</p> <p>ت. ما لم يقرر مجلس الادارة خلاف ذلك، تتعقد اجتماعات الهيئة العامة في مقر الشركة ويجوز ان يعقد الاجتماع او ان يتم حضوره</p>	<p>المادة (89)</p> <p>تجري الدعوة للهيئة العامة لاي اجتماع عام قبل تاريخ انعقاده بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلم الدعوة ويذكر في اعلان الدعوة مكان وتاريخ وساعة الاجتماع والمواضيع التي سيجري بحثها ويرسل بكتاب خاص بواسطة البريد الى عنوان المساهم المسجل لدى الشركة، كما يجب اعلان الدعوة في صحيفتين يوميتين محليتين وذلك قبل موعد الجلسة باسبوع على الاقل وفي الحالة الاولى لا يعتبر عدم استلام اي مساهم دعوته مبطلاً لاية اجراءات اقرت في الاجتماع العام وبالصورة ذاتها فإن اغفال توجيه الدعوة الى احد المساهمين لاي اجتماع لا يعتبر سبباً لابطال اي قرار يصدر في ذلك الاجتماع، ويعتبر الاعلان عن</p>	

<p>الالكترونيا او من خلال انظمة او برامج الفيديوكونفرنس او اي وسائل اتصال الكترونية اخرى شريطة ان يتمكن جميع المساهمين المشاركين في الاجتماعات من المداولة والمناقشة والتصويت حول جدول اعمال الاجتماع وشريطة ان يكون الاجتماع قد انعقد بشكل قانوني.</p>	<p>الاجتماع العام في صحتين يوميتين محليتين كافيا لاعتبار الدعوة قانونية.</p>	
<p>أ. لا تعتبر الجلسة الاولى لاجتماع الهيئة العامة العادية وغير العادية قانونية ما لم يحضرها نصاب قانوني من مساهمين يمثلون 50% من اسهم الشركة على الاقل، اما في حالة الاجتماع لفسخ الشركة او تصفيتها فيجب ان لا يقل التمثيل فيها عن ثلاثة ارباع اسهم الشركة، كما يسمح باجراء عقد الهيئة العامة للشركة من خلال الاتصال المرئي (video conference).</p> <p>ب. يكون النصاب القانوني لاجتماع الهيئة العامة غير العادي الذي يتضمن جدول أعماله تصفية الشركة أو اندماجها مع شركات أخرى مكتملاً بحضور حاملي ثلثي أسهم الشركة المكتتب بها التي لها حق التصويت، وتطبق ذات النسبة على الاجتماع الثاني المؤجل.</p>	<p>لا تعتبر الجلسة الاولى لاجتماع الهيئة العامة العادية وغير العادية قانونية ما لم يحضرها نصاب قانوني من مساهمين يمثلون 50% من اسهم الشركة على الاقل، اما في حالة الاجتماع لفسخ الشركة او تصفيتها فيجب ان لا يقل التمثيل فيها عن ثلاثة ارباع اسهم الشركة، كما يسمح باجراء عقد الهيئة العامة للشركة من خلال الاتصال المرئي (video conference).</p>	<p>المادة (90)</p>
<p>أ. اذا لم يتم النصاب القانوني في خلال ساعة واحدة من الوقت المحدد لعقد اجتماع الهيئة العامة يقوم رئيس مجلس الإدارة بالدعوة لعقد اجتماع ثاني للهيئة العامة خلال مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على واحد وعشرين يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويتم نشر الإعلان في سجل الشركات وموقع الشركة الالكتروني من اليوم التالي لتاريخ الاجتماع الأول إضافة الى أي طريقة أخرى يقرها مجلس الإدارة.</p> <p>ب. يكون نصاب الاجتماع الثاني قانونياً بحضور مساهمون يمثلون:</p>	<p>اذا لم يتم النصاب القانوني في خلال ساعة واحدة في الوقت المحدد لعقد الاجتماع العام للهيئة العامة العادية يتأجل بناء على دعوة ثانية الى مثل ذلك اليوم والوقت من الاسبوع التالي في هذه الحالة يعتبر النصاب قانوني تاماً مهماً كان عدد المساهمين الذين حضروا الاجتماع اما اذا لم يتم النصاب القانوني في الجلسة الاولى العامة غير العادية فيجب تمثيل 40 % من حملة اسهم الشركة على الاقل في الجلسة الثانية حتى يكون النصاب قانونيا واذا لم يكتمل النصاب القانوني لهذه الجلسة يلغى الاجتماع مهما كانت الاسباب الداعية اليه.</p>	<p>المادة (91)</p>

<p>1. في اجتماع الهيئة العامة العادية: خمسة وعشرون بالمائة من أسهم الشركة المكتتب بها والتي لها حق التصويت، باستثناء اسهم الشركة التي اشترتها لنفسها.</p> <p>2. في اجتماع الهيئة العامة غير العادية: أربعون بالمائة من أسهم الشركة المكتتب بها والتي لها حق التصويت، باستثناء اسهم الشركة التي اشترتها لنفسها.</p>		
<p>حذف النص واستبداله بالآتي:</p> <p>تختص الهيئة العامة للشركة في اجتماعها العادي بالنظر ومناقشة جميع الأمور المتعلقة بالشركة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وخاصة الأمور الآتية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تلاوة محضر الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة. 2. التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة والخطط المستقبلية للشركة. 3. التقرير السنوي ومدققي حسابات الشركة حول بياناتها المالية. 4. الحساب الختامي السنوي للشركة وحساب الأرباح والخسائر إضافة إلى القرارات الخاصة بالأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها. 5. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة. 6. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديدها. 7. تخصيص الأرباح وتحديد الخسائر بناء على توصية مجلس الإدارة. 	<p>تتناول صلاحية الهيئة العامة العادية في اجتماعاتها تقرير كل ما يدعو لمصلحة الشركة فيدخل في جدول أعمال اجتماعها السنوي الأمور التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. سماع تقرير مجلس الإدارة. 2. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن احوالها وحساباتها وميزانيتها. 3. مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها والمصادقة عليها. 4. انتخاب اعضاء مجلس الادارة. 5. انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية للشركة. 6. تحديد الارباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الادارة. 7. البحث في اقتراحات الاستدانة والرهن واعطاء الكفالات حسبما يقتضيه نظامها واتخاذ القرارات بذلك. 	<p>المادة (92)</p>

<p>تؤخذ القرارات في الاجتماعات العامة العادية بالأغلبية العادية لأصوات الاسهم الممثلة (بالطريقة التي يعينها رئيس الاجتماع)، الا في الاقالة من العضوية لمجلس الادارة فيكون الاقتراع سرياً.</p>	<p>تؤخذ القرارات في الاجتماعات العامة العادية بالاغلبية العادية لاصوات الاسهم الممثلة (بالطريقة التي يعينها رئيس الاجتماع)، اما في الانتخابات والاقالة من العضوية لمجلس الادارة فيكون الاقتراع سرياً.</p>	<p>المادة (96)</p>
<p>أ. تصدر القرارات في اجتماعات الهيئة العامة غير العادية بأغلبية تتجاوز خمسة وسبعون بالمائة من الأسهم التي يحق لها التصويت والممثلة بالاجتماع.</p> <p>ب. اذا تضمن جدول اعمال الهيئة العامة غير العادية موضوع تعديل عقد التأسيس للشركة ونظامها الداخلي فيجب ارفاق التعديلات المقترح بها مع الدعوة كي يتسنى للمساهمين دراستها قبل الاجتماع.</p>	<p>أ. اما في الاجتماعات العامة غير العادية فتصدر القرارات بحضور اكثرية من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ثلاثة ارباع اسهم الشركة ويكون لكل سهم في الحالتين صوت واحد كما يجب ان تصدر القرارات باكثرية 75 % من الاعضاء ممن يحق لهم التصويت في الاجتماع في الاحوال التالية :</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تعديل نظام الشركة او عقد تأسيسها شريطة ان تغير احكام عقد التأسيس المتعلقة بغايات الشركة يجب ان تقرن بموافقة المحكمة. 2. اندماج الشركة في شركة او مؤسسة اخرى. 3. فسخ الشركة وتصفيتها. 4. اقالة احد اعضاء مجلس الادارة او رئيسها. 5. نقل مركز الشركة الرئيسي. <p>ب. لا يجوز بحث الموضوعات الواردة في الفقرة (1) من هذه المادة الا اذا ذكرت صراحة بالنص الكامل في الدعوة الموجهة الى المساهمين .</p> <p>ج. اذا تضمن جدول اعمال الهيئة العامة غير العادية موضوع تعديل عقد التأسيس للشركة ونظامها الداخلي فيجب ارفاق التعديلات المقترح بها مع الدعوة كي يتسنى للمساهمين دراستها قبل الاجتماع.</p>	<p>المادة (97)</p>

<p>أ. للهيئة العامة غير العادية الحق بان تصدر قرارات في الامور الداخلية ضمن صلاحيتها وفي الامور الداخلية ضمن صلاحية الهيئة العامة العادية.</p> <p>ب. اذا بحثت الهيئة العامة غير العادية الأمور الداخلية في صلاحيات الهيئة العامة العادية فانها تصدر قراراتها بالنسبة لهذه الأمور بالاغلبية المطلقة للاسهم الممثلة في الاجتماع في ذلك شأن الهيئة العامة العادية.</p>	<p>أ. للهيئة العامة غير العادية الحق بان تصدر قرارات في الامور الداخلية ضمن صلاحيتها وفي الامور الداخلية ضمن صلاحية الهيئة العامة العادية.</p> <p>ب. اذا بحثت الهيئة العامة غير العادية الأمور الداخلية في صلاحيات الهيئة العامة العادية فانها تصدر قراراتها بالنسبة لهذه الأمور بالاغلبية المطلقة للاسهم الممثلة في الاجتماع شأنها في ذلك شأن الهيئة العامة العادية.</p>	<p>المادة (98)</p>
<p>أ. ينظم جدول حضور حين انعقاد الهيئة العامة يسجل في اسماء اعضاء الهيئة العامة للحاضرين وعدد الاصوات التي يملكها كل منهم اصالة ووكالة ويحفظ هذا الجدول لدى الشركة.</p> <p>ب. يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة لتنظيم عملية تسجيل اسماء المساهمين الذين يحضرون اجتماع الهيئة العامة وتحدد الاسهم التي يمثلونها سواء بالاصالة او بالوكالة ويحق لها تحقيقاً لهذه الغاية الاستعانة بمن تحتاج اليه من موظفي الشركة ذات العلاقة وعلى المسؤولين في الشركة تقديم التسهيلات اللازمة لهم.</p>	<p>أ. ينظم جدول حضور حين انعقاد الهيئة العامة يسجل في اسماء اعضاء الهيئة العامة للحاضرين وعدد الاصوات التي يملكها كل منهم اصالة ووكالة وتوخذ توافيقهم ويحفظ هذا الجدول لدى الشركة.</p> <p>ب. يعطي للمساهم بطاقة لدخول الاجتماع يذكر فيها عدد الاصوات التي يحملها.</p> <p>ج. يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة لتنظيم عملية تسجيل اسماء المساهمين الذين يحضرون اجتماع الهيئة العامة وتحدد الاسهم التي يمثلونها سواء بالاصالة او بالوكالة ويحق لها تحقيقاً لهذه الغاية الاستعانة بمن تحتاج اليه من موظفي الشركة ذات العلاقة وعلى المسؤولين في الشركة تقديم التسهيلات اللازمة لهم.</p> <p>د. تتولى اللجنة توزيع بطاقات حضور اجتماعات الهيئة العامة ويجب ان تكون هذه البطاقات ممهورة بخاتم الشركة وتوقع من ممثل اللجنة او من ينتدبه ولا يحق حضور الاجتماع الا لحاملي البطاقات فقط.</p>	<p>المادة (99)</p>

<p>المادة (100)</p>	<p>أ. يعين رئيس الهيئة العامة كاتباً لتدوين وقائع الجلسة من المساهمين او غيرهم ويختار مراقبين لجمع الاصوات وفرزها.</p> <p>ب. على مجلس الادارة ان يدعو مسجل الشركات او من يمثله لحضور اجتماعات الهيئات العامة.</p> <p>ج. تتولى اللجنة المعنية عملية جمع الاصوات وفرزها واعلان نتائج انتخاب مجلس الادارة.</p> <p>د. يقوم المجلس بإبلاغ مسجل الشركات عن جميع القرارات التي تتخذها الهيئة العامة في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اتخاذها.</p> <p>هـ. ينظم محضر بوقائع الجلسة وابحاثها وقراراتها ويوقع عليه كل من الرئيس والكاتب.</p>	<p>أ. يعين رئيس الهيئة العامة كاتباً لتدوين وقائع الجلسة من المساهمين او غيرهم ويختار مراقبين لجمع الاصوات وفرزها.</p> <p>ب. اتتولى اللجنة المعنية عملية جمع الاصوات وفرزها واعلان نتائج انتخاب مجلس الادارة.</p> <p>ت. يقوم المجلس بإبلاغ مسجل الشركات عن جميع القرارات التي تتخذها الهيئة العامة خلال المدة القانونية المحددة في قانون الشركات.</p> <p>ث. ينظم محضر بوقائع الجلسة وابحاثها وقراراتها ويوقع عليه كل من الرئيس والكاتب.</p>
<p>الفقرة (د) من المادة (102)</p>	<p>د. وعلى كل حال لا يجوز سماع الدعوى ببطلان اي قرار تتخذه الهيئة العامة بعد مضي سنة واحدة على اتخاذه.</p>	<p>د. وعلى كل حال لا يجوز سماع الدعوى ببطلان اي قرار تتخذه الهيئة العامة بعد مضي المدة المحددة في القانون على اتخاذه.</p>
<p>فحص الحسابات</p>	<p>تفحص حسابات الشركة مرة في كل سنة على الاقل لتأكد من ميزانيتها وحساب ارباحها وخسائرها وتتولى الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العام انتخاب فاحصين قانونيين للحسابات وتحدد اتعابهم وتحقيقاً لهذه الغاية يحق لهؤلاء الفاحصين على جميع سجلات الشركة ومستنداتها وان يطلبوا من مجلس الادارة وسائر موظفي الشركة تزويدهم بالمعلومات التي تلزمهم للقيام بواجبات الفحص.</p>	<p>تفحص حسابات الشركة مرة في كل سنة على الاقل لتأكد من ميزانيتها وحساب ارباحها وخسائرها وتتولى الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العام انتخاب فاحصين قانونيين للحسابات وتحدد اتعابهم أو تفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم وتحقيقاً لهذه الغاية يحق لهؤلاء الفاحصين الاطلاع على جميع سجلات الشركة ومستنداتها وان يطلبوا من مجلس الادارة وسائر موظفي الشركة تزويدهم بالمعلومات التي تلزمهم للقيام بواجبات الفحص.</p>

<p>يجوز للهيئة العامة أن تجدد انتخاب فاحصي الحسابات بعد انتهاء مدتهم كما يجوز لمجلس الإدارة ايقافهم عن العمل إذا خالفوا احكام هذا النظام او احالة الامر على الهيئة العامة.</p>	<p>يجوز للهيئة العامة أن تجدد انتخاب فاحصي الحسابات بعد انتهاء مدتهم كما يجوز لمجلس الإدارة ايقافهم عن العمل إذا خالفوا احكام هذا النظام او احالة الامر على الجمعية العمومية.</p>	<p>المادة (113)</p>
<p>حذف النص</p>	<p>يخصص ما لا يزيد من 10% من الارباح المعدة للتوزيع على المساهمين مكافاة لرئيس واعضاء مجلس الادارة بقرار من مجلس ادارة البنك.</p>	<p>النقطة الثانية في المادة (116)</p>
<p>حذف النص واستبداله بالآتي:</p> <p>أ. يجري تبليغ أي إعلان أو إشعار أو إخطار صادر عن الشركة إلى أي مساهم من مساهميها إما بتسليمه له شخصياً أو لمن يمثله قانوناً، أو بإرساله في البريد المسجل إلى آخر عنوان له مثبت لدى الشركة، أو بإرساله إلكترونياً على العنوان الإلكتروني المثبت لدى الشركة.</p> <p>ب. يعتبر الاخطار او الاعلان او الاشعار المرسل بواسطة البريد المسجل مبلغاً للمساهم اذا ارسل على العنوان المعتمد للمساهم وألصقت عليه الطوابع اللازمة ووضع في البريد.</p> <p>ج. يعتبر الاخطار او الاعلان او الاشعار المرسل الكترونياً مبلغاً للمساهم من تاريخ الارسال، ويكفي لإثبات وقوع التبليغ أن يقدم الدليل على أن الاخطار او الاعلان او الاشعار قد أرسل إلكترونياً على العنوان الإلكتروني المثبت لدى الشركة.</p>	<p>ترسل الشركة الاعلانات والاشعارات والاطارات الى كل عضو من اعضائها اما بتسليمها له بالذات او بارسالها اليه بالبريد المسجل الى عنوانه المسجل او الى العنوان الذي اعطاه له اذا لم يكن له عنوان مسجل فيها لتبليغه اخطاراتها واعلاناتها ومتى ارسل الاخطار او الاعلان او الاشعار في البريد فيعتبر بأنه تبلغ اذا عنوان الكتاب المتضمن الاعلان او الاخطار او الاشعار بالضبط و ألصقت عليه الطوابع اللازمة ووضع في البريد ويعتبر انه تبلغ في الميعاد الذي يمكن ان يوزع فيه حسب سير البريد العادي ما لم يثبت خلاف ذلك.</p>	<p>المادة (119)</p>
<p>حذف النص واستبداله بالآتي:</p> <p>إذا لم يكن لمساهم من مساهمي الشركة عنوان مسجل للتبليغات والاطارات والاعلانات والاشعارات فيعتبر نشره على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة تبليغاً كافياً له في اليوم الذي نشر فيه التبليغ أو الاعلان او الاخطار أو الاشعارات.</p>	<p>إذا لم يكن لعضو من اعضاء الشركة عنوان مسجل للتبليغات والاطارات والاعلانات فيعتبر ارسال الاعلان والاطارات الى عنوانه ونشره في جريدة تصدر في جوار مركز الشركة المسجل تبليغاً كافياً له في اليوم الذي نشر فيه الاعلان او الاخطار.</p>	<p>المادة (120)</p>

<p>يجوز للشركة ان تبليغ الاعلانات والاشعارات والاختطارات الى الذين يصبحون ذوي حقوق في اسهمها نتيجة وفاة احد المساهمين او افلاسه وذلك بارسالها اليهم بالبريد المسجل بكتاب مستوفي وطابع البريد اللازمة ومعنون باسمهم او بصفتهم ممثلي المتوفي او وكلاء طابق المفلس او بأية صفة كهذه الى العنوان المعتمد للمساهم المتوفي/المعلن إفلاسه وفق سجلات الشركة أو إلى العنوان المحلي الذي اعطاه الاشخاص الذين يدعون بحقوق في الاسهم ان وجد عنوان كهذا أو يجوز تبليغ الاعلانات او الاختطارات بأية طريقة يجوز ان يبلغ فيها المساهم فيما لو لم يكن صاحب الاسهم قد توفي او اعلن افلاسه ريثما يعطي عنوان التبليغ محلياً بالمنطقة.</p>	<p>يجوز للشركة ان تبليغ الاعلانات والاشعارات والاختطارات الى الذين يصبحون ذوي حقوق في اسهمها نتيجة وفاة عضو او افلاسه وذلك بارسالها اليهم بالبريد المسجل بكتاب مستوفي طابع البريد اللازمة ومعنون باسمهم او بصفتهم ممثلي المتوفي او وكلاء طابق المفلس او بأية صفة كهذه الى العنوان المحلي الذي اعطاه الاشخاص الذين يدعون بحقوق في الاسهم ان وجد عنوان كهذا او يجوز تبليغ الاعلانات او الاختطارات بأية طريقة يجوز ان يبلغ فيها المساهم فيما لو لم يكن صاحب الاسهم قد توفي او اعلن افلاسه ريثما يعطي عنوان التبليغ محلياً بالمنطقة.</p>	<p>المادة (122)</p>		
<p>ترسل الدعوة لحضور الاجتماعات العامة بالطريقة المعينة سابقاً الى :</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. كل مساهم من مساهمي الشركة بما في ذلك مالكي شهادات الاسهم. 2. والى كل من له حق في سهم من اسهم الشركة نتيجة وفاة مساهم من مساهميها او افلاسه والذي لولا وفاته لكان له استلام دعوة الاجتماع. 3. أي شخص آخر يقرر مجلس الإدارة دعوته لحضور إجتماعات الهيئة العامة. 	<p>ترسل الدعوة لحضور الاجتماعات العامة بالطريقة المعينة سابقاً الى :</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. كل عضو من اعضاء الشركة بما في ذلك مالكي شهادات الاسهم. 2. والى كل من له حق في سهم من اسهم الشركة نتيجة وفاة عضو من اعضائها او افلاسه والذي لولا وفاته لكان له استلام دعوة الاجتماع. 3. لا يحق لاي شخص اخر ان يسلم دعوة لحضور الاجتماعات العامة. 	<p>المادة (123)</p>		
<p>تراعى أحكام هذا النظام بالقدر الذي لا يتعارض مع نصوص قانون المصارف وقانون الاوراق المالية وتعليمات سلطة النقد وقانون الشركات.</p>	<p>تراعى احكام هذا النظام بالقدر الذي لا يتعارض مع نصوص قانون الشركات وفي الحالات التي لم يرد بها نص في هذا النظام تطبيق بشأنها أحكام وانظمة قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته.</p>	<p>المادة (125)</p>		
<p>الترقيم المعدل</p>	<p>الترقيم القديم</p>	<p>الترقيم المعدل</p>	<p>الترقيم القديم</p>	<p>إعادة ترقيم مواد في</p>
<p>16</p>	<p>17</p>	<p>9</p>	<p>10</p>	

17	18	10	11	النظام الداخلي
18	19	11	12	
19	20	12	13	
20	22	13	14	
21	23	14	15	
22	24	15	16	
الترقيم المعدل	الترقيم القديم	الترقيم المعدل	الترقيم القديم	
38	44	23	25	
39	45	24	26	
40	46	25	28	
41	47	26	29	
42	48	27	32	
43	49	28	33	
44	51	29	34	
45	52	30	35	
46	53	31	37	

47	54	32	38
48	55	33	39
49	56	34	40
50	57	35	41
51	58	36	42
52	59	37	43
التقديم القديم	التقديم المعدل	التقديم القديم	التقديم المعدل
69	77	53	60
70	78	54	61
71	79	55	62
72	80	56	63
73	81	57	65
74	82	58	66
75	83	59	67
76	85	60	68
77	86	61	69

78	87	62	70
79	88	63	71
80	89	64	72
81	90	65	73
82	91	66	74
83	92	67	75
الترقيم القديم	الترقيم المعدل	الترقيم القديم	الترقيم المعدل
84	93	68	76
101	110	85	94
102	111	86	95
103	112	87	96
104	113	88	97
105	114	89	98
106	115	90	99
107	116	91	100
108	117	92	101

109	118	93	102
110	119	94	103
111	120	95	104
112	121	96	105
113	122	97	106
114	123	98	107
الترقيم القديم	الترقيم المعدل	الترقيم القديم	الترقيم المعدل
115	124	99	108
116	125	100	109